فان الخاتم اسم الفاعل من الختم بمعنى الحكم على ما فى المطول وفيه ان الاشتقاق قد نال
بالعلم فهو عند العلم ليس بمشتق فلا يخرج وقوله مع ان الاستعارة اصلية فيه انه يخالف
ما ذكره فى الاطول عند رد التفتازانى فى السيد الشريف حيث قال المراد باسم الجنس
اعم من الحقيقى والحكمى ليتناول نحو خاتم فان الاستعارة فيه اصلية مع ان الاستعارة
فى مثل الخاتم تبعية لا اصلية فتأمل وقيل لا فرق بين الجامد والعلم المشتق المشتهر
بن بالصفة فى الاصالة والتبعية لانهما عند الاستعارة مؤولان بالصفة المشهوره
هو بها فجعل احدهما اصلية والاخر تبعية تحكم موقوف وجه اصالتها بعد معرفة وجه
وجه تبعيتها لا يخفى ركاكته والموفق الله يعرف وجه اصالة الاصلية بعد معرفة وجه تبعية
التبعية يعنى ان المص لما بين وجه التبعية بقوله لجريانها الخ عرف منه وجه الاصالة
بالمقايسة فلا يتجه ان يقول لم يبين اولا وجه الاصالة حتى يعرف منه وجه التبعية
اقول لعل وجهه ان بيان وجه التبعية يتضمن بيان اخر وهو بيان جريان الاستعارة
او لا فى التبعية بخلاف وجه الاصالة وذلك لانه اذا اريد فيه ان هذا الدليل
الدليل عين المدعى ولا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل والكلية والجزئية
بالظاهر جزء للمدعى ولذا قيل انه لا بد على المدعى لان الدليل انما يدل على ان الا
الاستعارة فى مادة المشتقات تكون تبعية استعارة المصدر دون الهيئات قوله
وعلل القوم ذلك بما فيه خفاء لعل المراد بما علل به ذلك ما نقله العلامة التفتازانى
منهم وهو ان الاستعارة تعتمد التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
او بكون مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اى الامور
المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال و
الصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى
مفهومها او عروضه دون الحروف وهو ظاهر ووجه الخفاء ما بينه التفتازانى
ايضا حيث قال وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد التسليم صحته غير متناول
لاسماء الزمان والمكان والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس

فسيح

فسيح ونبت طيب الى غير ذلك ثم قال فالاولى ان يقال ان المعنى الاهم فى الصفات والمكان
والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهو ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم
مكان مثلا ينبغى ان يعتبر التشبيه فيما هو المعنى الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال
على نفس الذات قوله وهو ان المشتقات موضوعة بوضعين قيل لا يخفى ان يكون المشتقات
موضوعة بوضعين لا يدل على ان الاستعارة فيها تكون تبعية اقول لا يخفى ان الشيخ لم يدع
ان يكون المشتقات موضوعة بوضعين يدل على ان الاستعارة فيها تكون تبعية بل ذكره ههنا
تمهيد للمقدمات فالاستعارة فيها الخ فيه انه لا يلزم من عدم الوجه لاستعارة الهيئة
كون الاستعارة فى المادة لجواز ان تكون باعتبار النسبة كما جوزه العلامة المحقق عضد الدين
فلا بد من نفيه ايضا حتى يصح التفريع اللهم الا ان يقال المراد من ان الاستعارة فيها باعتبار
المواد قوله فتبعا لمصدرها فيه انه لا يلزم من كون الاستعارة فيها باعتبار المواد
كونها تبعية المصدر بل هو اول المسئلة قوله وكذا اذا استعير الفعل حض الفعل بالذات
الذكر مع ان الاستعارة باعتبار الزمان يجرى فى اسم الفاعل والمفعول ايضا حيث عبر بهما
عن المستقبل كما فى قوله تعالى ان الدين لواقع وقوله وذلك يوم مجموع له الناس لما ذكره فى الاطول
من انه لا استعارة فى كون المستقبل بلفظ الماضى مجازا واما كون اسم الفاعل والمفعول فى
المستقبل مجازا وان كانا اتفاقيا بينهم الا ان فيه خفاء لعدم دلالته على الزمان قوله
كما يعبر عن المستقبل بالماضى قال فى الاطول اقول فى كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والعكس
من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لانه اذا عبر عن المستقبل بلفظ الماضى على خلاف
مقتضى الظاهر ثم عبر ثانيا بلفظ الماضى فلذلك التعبير مقتضى الظاهر حتى لو عبر عنه بلفظ
المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر انتهى فعلى هذا يجب حمل كلامه ههنا على الجزئية او على
التعبير بالتغير اولا لا يقال كلامه هنالك فى كونه خلاف مقتضى الظاهر وههنا فى المجازية
فيجوز ان يكون مجازا مع مقتضى الظاهر لانا نقول قال فى مواضع عديدة من الاطول ان كل مجازا
على خلاف مقتضى فتأمل ثم اعلم انه كما عبر عن المستقبل بلفظ الماضى كذلك يعبر عن الماضى
بلفظ المضارع المستقبل لتشبيهه به فى كونه نصب العين واجيب المشاهدة وفى كونه ضعيف

تخصيص

Copyright © King Saud University